تأثير انفتاح التجارة على العجز المالي في مصر

خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)

دكتور/ جمال محمود عطية عبيد
مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

(*) د. جمال محمود عطية عبيد : مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان . له اهتمامات بحثية فى مجالات التجارة الدولية ، والاستثمار والتنمية.

ملخص البحث:

اهتمت الدراسة باختبار الفرضية التي قامت عليها، والتي تمثلت في وجود علاقة سالبة ومعنوية إحصائيا بين انفتاح التجارة والعجز المالي في مصر، وفى البداية تم إجراء اختبارى جذر الوحدة (ADF & PP Tests) للتأكد من سكون أو عدم سكون بيانات المتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج المستخدم، كما تم التأكد من خلو المتغيرات المستقلة من مشكلة الارتباط الذاتي.

بعد اختبار النموذج المستخدم باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وباستخدام بيانات الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، تم التوصل إلى عدم المعنوية الإحصائية لمتغير انفتاح التجارة معبرا عنه بنسبة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي على العجز المالي معبرا عنه بنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالي، وذلك على الرغم من الاشارة السالبة (علاقة سالبة) لمتغير انفتاح التجارة. وتم تبرير ذلك بانخفاض نسبة الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر.

من هنا أثبتت الدراسة خطأ الفرضية التي قامت عليها وبالشكل الذي لا يمكن قبولها. لذلك يمكن القول بأن الإجراءات والتخفيضات الجمركية المتتالية التي قامت بها الحكومة المصرية لم يكن لها تأثير معنوي على زيادة الإيرادات الضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية، وبالشكل الذي لم يكن له تأثير معنوي في تخفيض العجز المالي للدولة خلال الفترة سالفة الذكر.

Abstract

The objective of this research was testing the hypothesis that: There is a significant and an inverse relationship between trade openness, measured by the percent of Exports and Imports of goods and services to the GDP and fiscal deficit measured by the percent of public deficits to the GDP in Egypt. The Unit Roots (The Augmented Dickey – Fuller and Phillips Perron) and correlogram tests were used in the study.

Two Stages Least Squares Test (TSLS) was used in testing the hypothesis, using data for the period (1975-2005). The results were statistically insignificant relationship between trade openness (exports+ imports)/ GDP, and the fiscal deficit (public deficits/ GDP) in Egypt through the last period, in spite of the negative sign of the trade openness co-efficient .

Finally, the hypothesis of the study could not be accepted. So we can say that the customs tariffs reductions and the procedures facilities undertaken by the Egyptian government had not any significance effect on increasing the tax revenues of foreign trade, and so had statistical insignificance effect on fiscal deficits in Egypt through the last period.

١ – مقدمة:

نالت قضية انفتاح التجارة اهتماما خاصا من قبل المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية، بصفة خاصة في الدول النامية. ويرجع ذلك إلى ما لتلك القضية من أهمية على بعض الجوانب الاقتصادية، ومن ثم الجوانب السياسية في تلك الدول. ومن هذا المنطلق، تسعى المنظمات الدولية ذات الاهتمام بقضايا الدول النامية إلى حث ومساعدة تلك الدول على تنفيذ المزيد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي تشتمل فيما بينها على انفتاح التجارة على العالم الخارجي[١].

إذ شهدت فترة التسعينيات قيام العديد من الدول النامية ومن بينها مصر بإجراء إصلاحات في اقتصادياتها من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في مصر حوالي ٦,٩٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مقابل ٤,٦٪ في العام السابق له[٢]. لقد اشتملت تلك الإصلاحات فيما بينها على انفتاح التجارة الخارجية، من أجل تخفيف حدة القيود التي تعوق تدفقها.

لقد ظهر ذلك جليا في انضمام عدد ليس بالقليل إلى منظمة التجارة العالمية. كما لوحظ انخفاض متوسط معدل التعريفة الجمركية على المستوى العالمي من حوالي ١٠,٥ ٪ إلى حوالي ٦,٠ ٪ فيما بين الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢). أما نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي، فقد شهدت ارتفاعا من حوالي ٧٥,٢ ٪ إلى حوالي ٨٦,٨ ٪ خلال الفترة نفسها[٣].

من ناحية أخرى، يلاحظ أنه على الرغم من اتجاه العديد من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية، بصفة خاصة بعد انضمام العديد منها إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن عددا كبيرا من تلك الدول لا زال يعتمد وبشكل كبير على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر إيرادات الحكومة، وبصفة خاصة في دول افريقيا جنوب الصحراء. إذ لا زالت

---

[1] Montalbano, P. and Others (2005), "Trade Openness and Vulnerability in Central and Eastern Europe ", ***Research paper***, No. 43, United Nations University, June, p.1

[٢] البنك المركزي المصري (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، " التقرير السنوي "، قطاع البحوث والنشر، ص أ.

[٤] أنظر في ذلك:

-Rodriguez, F. (2006), "Openness and Growth: What Have We Learned?", ***Wesleyan Economics Working Papers***, No.11, Department of Economics, Wesleyan University, February, p.1.

- Fontagne, L. and Mondher M. (2000), "Openness, ***Trade Performance and Economic Development***", July, p.٢.

الضرائب الجمركية تمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية في تلك الدول. أما في الدول النامية في أسيا والباسفيك فتصل تلك النسبة إلى حوالي ١٥٪ من ايراداتها[1].

. إن سعي الدول النامية إلى إجراء إصلاحات في اقتصادياتها والتي تتضمن فيما بينها على انفتاح التجارة الخارجية قد يؤثر بالطبع على حصيلة ايراداتها من الضرائب الجمركية. ففي الهند على سبيل المثال ترتب على الإصلاحات التي قامت بها بعد فترة التسعينيات انخفاض حصيلة الضرائب الجمركية بفعل تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الرغم من زيادة حصيلتها الإجمالية من الضرائب، وذلك بسبب زيادة حصيلتها من الضرائب المباشرة لتعويض فاقد الإيرادات الجمركية بفعل الإصلاحات الجمركية التي تم تنفيذها[2].

أما بالنسبة لمصر، فقد اتخذت منذ السبعينيات وحتى الآن عدة إجراءات في مجال انفتاح التجارة الخارجية لتخفيف القيود المفروضة عليها[3]. كما يلاحظ أن مصر عضوا في منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥، ولقد تعهدت آنذاك بالوفاء بالتزاماتها كاملة أمام لجنة التجارة بالمنظمة. كما قامت عام ٢٠٠٤ بإجراء المزيد من التبسيط لهيكل التعريفة الجمركية، حيث تم تخفيض المتوسط المرجح لمعدل التعريفة من ١٤٪ إلى ٩٪، والمتوسط غير المرجح من ٢٧٪ إلى ٢٠٪[4].

ونظرا لما يعانيه الاقتصاد المصري من عجز مالي مزمن (باستثناء سنوات الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (كما سيأتي توضيحة فيما بعد)، وهو ما يمثل المشكلة الأساسية للدراسة. لذا سوف يتم اختبار تأثير انفتاح التجارة على العجز المالي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، بصفة خاصة في ظل اهتمام صانع القرار في مصر بإجراءات تخفيضات في الضرائب الجمركية على الواردات من ناحية، وتخفيض الرسوم على الصادرات من ناحية أخرى.

ويتأثر العجز المالي بالعديد من المتغيرات الاقتصادية المختلفة من بينها انفتاح التجارة. من هنا تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن هناك علاقة سالبة بين انفتاح التجارة والعجز المالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥). بمعنى أن زيادة درجة انفتاح التجارة أدت إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة والعكس صحيح.

---

[1] Baunsgaard, T. and Michael K. (2005), " Tax Revenue and (Or?) Trade Liberalization", ***IMF Working Paper***, WP/05/112, June, p.3.

[2] IMF (2006), "IMF Reaffirms Vital Role in Low-Income Countries", ***IMF Survey***, Vol. 35, No.15, August 7, p.238.

[٣] مثل الاستيراد بدون تحويل عملة، وإلغاء قيود الصرف الأجنبي وتخفيف رسوم الصادرات وإلغائها في أحيان أخرى.

[4] IMF (2006), " Arab Republic of Egypt: 2006 Article IV Consultation ". ***IMF Country Report***, No.06/253, p.9.

من هنا يتمثل هدف الدراسة في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية سالفة الذكر، من أجل توضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرين المذكورين أعلاه (بالسلب أو الإيجاب) من ناحية ومدى معنوية أوعدم معنوية تلك العلاقة من ناحية أخرى.

وسوف تجمع منهجية الدراسة بين كل من المنهج النظري عند التعرض إلى أهمية انفتاح التجارة في إطار كل من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة عن علاقة انفتاح التجارة ببعض المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي من بينها العجز المالي، بالإضافة إلى عرض لتطور بعض المؤشرات لبعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة والنموذج المستخدم فى الدراسة. كما سوف يتم تطبيق المنهج القياسي عند اختبار فرضية الدراسة، وذلك للتعرف على مدى صحة أو خطأ الفرضية.

أما خطة الدراسة، فهي تشتمل على ما يلي:

- المقدمة، والتي تشتمل على عدة نقاط منها، مشكلة، وفرضية، وهدف ومنهجية الدراسة والتي سبق التطرق إليها أعلاه.
- أهمية موضوع انفتاح التجارة فى إطار الدراسات التطبيقية.
- الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بعلاقة انفتاح التجارة بالعجز المالي.
- محددات ومؤشرات انفتاح التجارة.
- النموذج المستخدم في القياس.
- تطور بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالنموذج المستخدم.
- نتائج القياس.
- الخلاصة والتوصيات.
- قائمة المراجع.

٢- أهمية موضوع انفتاح التجارة فى إطار الدراسات التطبيقية:

لقد تم تناول موضوع انفتاح التجارة في العديد من الدراسات التطبيقية، والتي اهتمت في توضيح واختبار تأثير انفتاح التجارة على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي وعلى سبيل الأمثلة لا الحصر:

اهتم كل من Berument and Burak في دراستهما عام ٢٠٠٣ على الاقتصاد التركي بدراسة تأثير انفتاح التجارة على فاعلية السياسة النقدية، حيث اتضح لهما أن انفتاح التجارة يعد

عنصرا هاما لمدى فاعلية السياسة النقدية (معبرا عنها بكمية النقود). فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي لانفتاح التجارة على كل من الناتج ومعدل التضخم. كما أن زيادة درجة انفتاح التجارة في الاقتصاد التركي أثرت سلبا على فاعلية السياسة النقدية من حيث تأثيرها على الناتج المحلى الإجمالي[١].

قام كل من Fontagne & Mondher عام ٢٠٠٠، بدراسة واختبار علاقة الانفتاح التجاري بالتنمية الاقتصادية، وتوصلا إلى وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، ومن ثم النمو الاقتصادي. وذلك خلافا للرأي الكلاسيكي في هذا الشأن، والذي رأى عدم وجود ذلك الأثر للانفتاح التجاري. ونوهت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الانفتاح التجاري من أجل تعظيم الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي[٢].

هناك دراسة أخرى ذات صلة بالدراسة السابقة، قام بها Chang وآخرون عام ٢٠٠٥، لتوضيح علاقة انفتاح التجارة بالنمو الاقتصادي. وتم التطبيق على ٢٢ دولة متقدمة و٦٠ دولة نامية[٣]. نوهت تلك الدراسة إلى أهمية تكاملية Complementarily السياسات الاقتصادية، وبالشكل الذي يساعد الدولة على اكتسابها مزايا نسبية تمكنها في الصمود أمام المنافسة الدولية، وهى المشكلة التي نوقشت في نموذج Harris-Todaro، حيث تعتمد عوائد الناتج الناجمة عن انفتاح التجارة على مدى مرونة سوق العمل. كما أن حماية التجارة تساهم في تفاقم مشكلة التخلف. لقد اتضح من الدراسة أن الأثر الموجب لانفتاح التجارة يعتمد على الإصلاحات التي تقوم بها الدولة في اقتصادها القومي من ناحية، وعلى مدى التكامل فيما بين السياسات المطبقة من ناحية أخرى. كما أشارت الدراسة إلى الدور الذي يحدثه الانفتاح التجاري في نقل التكنولوجيا. يضاف إلى ما سبق الدور الإيجابي للانفتاح التجاري على التشجيع والترويج للتخصص في المناطق المختلفة، من خلال الاستفادة والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم[٤].

هناك دراسة أخرى قام بها كل من Miller and Mukti عام ٢٠٠٠، لاختبار تأثير عدة متغيرات اقتصادية من بينها انفتاح التجارة على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالتطبيق على بعض الدول النامية والمتقدمة. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن انفتاح الاقتصاد أمام التجارة كان مفيدا للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. إذ ترتب على الانفتاح التجاري حدوث

---

[١] Berument, H. and Burak D. (2003), "Openness and The Effectiveness of Monetary Policy: Empirical Evidence from Turkey", Applied Economics Letters, Vol. 10, No.4, March, pp.4-7.

[٢] Fontagne, L. and Mondher M., ***Op. Cit.***, pp.2-6.

[٣] منها ١٨ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، و١٢ دولة في أسيا، و٩ دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٢١ دولة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

[٤] Chang, R. and Others (2005), "***Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities***", September, pp.1-2.

زيادة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي، وتحسن في شروط التجارة وإحداث انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة المحلية[١].

فيما يتعلق بعلاقة انفتاح التجارة بقوة العمل وخلق وظائف جديدة، توصل كل من Ghosh. and Saumik في دراستهما (بدون تاريخ نشر)، إلى عدة نتائج منها أن انفتاح التجارة أدى إلى زيادة قوة العمل في القطاع غير الرسمي The informal secto، ومن ثم زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي[٢].

كما لوحظ أن انفتاح التجارة يفتح مجالات أمام تعجيل عملية النمو في الدول النامية، بالإضافة إلى تخفيض البطالة. من ناحية أخرى وجد كل من Ghosh &Saumik، أنه بالنسبة للدول التي لديها ميزة تنافسية في عدد قليل من الصناعات (كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول النامية) أن انفتاح التجارة ترتب عليه فقد العديد من الوظائف. لذا تم اقتراح التوصيتين التاليتين[٣]:

- ضخ المزيد من الاستثمار في التعليم العالي والفني.
- تكثيف التدريب لقوة العمل.

هناك دراسة أخرى قام بها كل من Aizenman and Ilan عام ٢٠٠٥، حول العلاقة بين كل من الانفتاح المالي وانفتاح التجارة، بالتطبيق على الدول النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فبعد قياس علاقة السببية بين المتغيرين، وجدا أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين، بمعنى أن وجود درجة عالية من انفتاح التجارة في تلك الدول ساهم في تحقيق المزيد من الانفتاح المالي معبرا عنه بالتدفقات الداخلة والخارجة من رؤوس الأموال.

كما أن اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق سهولة انسياب حركات رؤوس الأموال (الانفتاح المالي) ساهم في زيادة انفتاح التجارة في تلك الدول على العالم الخارجي. لقد تأكدت العلاقة الطردية بين المتغيرين أيضا عند قياس تلك العلاقة في وجود متغيرات أخرى مثل فائض الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة العالمية[٤].

---

[1] Miller, S. M. and Mukti P. U. (2000), "***The Effect of Openness, Trade Orientation, and Human Capital on Total Factor Productivity***", March, p.19.

[١٤] تم التعبير عن القطاع المعرفي بنسبة العمالة في هذا القطاع إلى إجمالي قوة العمل.

[3] Ghosh, A. and Saumik P. (With no Date), " ***Opening The Pandora's Box? Trade Openness and Informal Sector Growth***" Department of Economics, Claremont Graduate University, USA, pp.16-17.

[4] Aizenman, J. and Ilan N. (2005), "Endogenous ***Financial and Trade Openness in a Volatile World***", October, pp.4-22.

أما Gilbert، فقد تناول العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الاقتصادي معبرا عنه بكل من معدل نمو الناتج ومستوى الدخل، باستخدام بيانات مقطعية، وبالتطبيق على ١٠٢ دولة، منها ٣٠ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتوصل إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة موجبة بين السياسة التجارية المتعلقة بزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي والأداء الاقتصادي. كما وجد أن درجة الانفتاح اعتمدت على وفرة عناصر الإنتاج والسياسات الاقتصادية الملائمة للوصول إلى معدل نمو مرتفع[١].

فيما يتعلق بالعلاقة بين الانفتاح التجاري وتخفيض حدة الفقر، أوضح Fane عام ٢٠٠٣، أن انفتاح التجارة، ومن ثم زيادة التجارة الدولية ترتب عليه انخفاض مستوى الفقر. إذ ظهر ذلك جليا في حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، وبصفة خاصة بالنسبة للفقراء[٢]. كما ساهم انفتاح التجارة في نقل المعرفة الفنية من دولة إلى أخرى، وذلك بفعل زيادة التجارة الدولية[٣]. كما أشار كل من Berg &Anne عام ٢٠٠٢، إلى أن انفتاح التجارة كان له تأثير ايجابي على النمو وتخفيض حدة الفقر، بسبب دور انفتاح التجارة في زيادة الثروة[٤].

فيما يتعلق بعلاقة انفتاح التجارة بالدخل، فقد لوحظ أن معظم الاقتصاديين أشاروا إلى أن زيادة التجارة بفعل الانفتاح ترتب عليها حدوث زيادة في الدخل. إذ أن موارد الدولة في ظل انفتاح التجارة سوف يعاد تخصيصها بكفاءة أعلى. ومع ذلك لم يتفق على أن التجارة يمكن أن تؤثر على النمو طويل الأجل في الاقتصاد. إذ توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي إحصائيا للتجارة على الدخل، أو على نمو الدخل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك النتيجة غير مؤكدة، وتختلف من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة السياسات والإصلاحات المتبعة في تلك الدول كما سبق تناوله سلفا. وفي هذا الإطار توصل Brunner في دراسته عام ٢٠٠٣، إلى أن حدوث تغير في التجارة بنسبة ١٪ بفعل

---

[1] Gilbert, N. (With No Date), "Trade Openness Policy, Quality of Institutions and Economic Growth ", ***Centre d'Etudes Et de Recherché Sur Le Developpement International*** (CERDI), Universite d' Auvergne, Clermont Ferrand, France, pp.3-18.

[2] Fane, G. (2003), "***Trade Liberalisation and Poverty Reduction in Lao PDR***", Economics Division, Research School of Pacific and Asian Studies, p.12.

[3] Woytek, k. E. (2003), "Of Openness and Distance: Trade Development in The Commonwealth of Independent States, 1993-2002", ***IMF Working Paper***, WP/03/207, p.9.

[4] Berg, A. and Anne Krueger (2002), "Why Openness Help Curb Poverty ", ***Finance and Developmen***t, IMF, Vol.39, N0.3, September, pp.1-3.

الانفتاح ترتب عليه حدوث تغير في الدخل بنفس النسبة، وكانت النتائج معنوية. ومع ذلك فإن أثر التجارة على نمو الدخل كان ضعيفا[1].

كما قام Lucke بدراسة عام ٢٠٠١، لاختبار تأثير انفتاح التجارة على بعض المتغيرات الاقتصادية، من بينها الإيرادات الجمركية، وعجز الموازنة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لانفتاح التجارة على إيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية، ذلك الأمر الذي ترتب عليه وجود تأثير موجب لانفتاح التجارة على عجز الموازنة العامة[2].

أما كل من Neto وآخرون فقد قاموا بدراسة عام ٢٠٠١، حول المحددات السياسية للعجز المالي في أمريكا اللاتينية. لقد توصلت إلى وجود أثر إيجابي لانفتاح التجارة على رصيد الموازنة، بمعنى أن زيادة درجة الانفتاح ترتب عليها حدوث تحسن في موقف الموازنة العامة والعكس صحيح[3].

كما توصل Alesina وآخرون في دراستهم عام ١٩٩٩، بالتطبيق على دول أمريكا اللاتينية إلى أن درجة الانفتاح التجاري (معبرا عنها بنسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي) ارتبطت بعلاقة سالبة مع عجز الموازنة العامة، حيث ترتب على زيادة درجة الانفتاح التجاري انخفاض العجز في الموازنة العامة والعكس صحيح[4].

٣- الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بعلاقة انفتاح التجارة بالعجز المالي:

تم مناقشة العلاقة بين انفتاح التجارة والعجز المالي، في إطار كل من المنهج المثالي (نظرية صقل الضريبة Tax Smoothing وفرضية الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis، وفرضية المرض الهولندي وحجة الضغط السياسي، وذلك على النحو التالي[5]:

---

[1] Brunner, A. D. (2003), "The Long-Run Effect of Trade on Income and Income Growth", ***IMF Working Paper***, WP/03/37, p.16.

[2] Lucke, B. (2001), " Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria", ***The Second Conference in Marseille***, March 29-30, p.16.

[3] Neto, O. A. and Others (2001), " ***The Political Determinants of Public Deficits in Latin America (1980-1998)***", August, p.16.

[4] Alesina, A. and Others (1999), "Budget Institutions and Fiscal Performance in Latin America ", Inter-American Development Bank, ***Working Paper Series 394***, pp.16-18.

[5] انظر في ذلك:

- Combes, J.-L. and Tahsin, S.-S.(2006), " How Does Trade Openness Influence Budget Deficits in Developing Countries?", ***IMF Working Papers***, WP/06/3, January, pp.4-6.

- Hawkesby C. and W., Julian (1997), " ***The Optimal Public Debt Portfolios for Nine OECD Countries: A Tax Smoothing Approach***", Department of Economics, University of Canterbury, New Zealand, December 20, pp.2-4.

يلاحظ أنه في إطار المنهج المثالي، فإن كل من نظرية صقل الضريبة وفرضية الدخل الدائم لا تفسران أثر انفتاح التجارة على توازن الموازنة العامة، من خلال تأثير الانفتاح التجاري على عدم استقرار الإيرادات الضريبية. إذ أنه في إطار نظرية الصقل الضريبي لكل من Barro (أعوام ١٩٧٩، و١٩٩٥ و١٩٩٩)، وLucas & Stockey عام ١٩٨٣ وBohn عام ١٩٩٠، فإن الحكومات تستخدم العجز أو الفائض من أجل صقل الضريبة. وبشكل مشابه وبطريقة أخرى تشير فرضية الدخل الدائم إلى أن الحكومات قد تلجأ إلى استخدام الفائض أو العجز من أجل صقل إنفاقها للحفاظ على نفس مستواه دون تغيير.

في إطار ما سبق، تشير السياسة المالية المثلى إلى أن الموازنة يجب أن تكون في حالة توازن. لذلك ينتفي أي أثر لانفتاح التجارة على العجز المالي من جراء تأثير انفتاح التجارة على عدم استقرار الإيرادات الضريبية في الدولة. كما أن كل من نظرية الصقل الضريبي وفرضية الدخل الدائم لا تفسران أثر انفتاح التجارة على توازن الموازنة العامة في إطار المنهج الواقعي.

أما بالنسبة لفرضية المرض الهولندي: فإن الحكومات لا تلجأ إلى زيادة الادخار العام كرد فعل للصدمات الخارجية الموجبة التي قد تحدث في إطار الانفتاح التجاري، لأن الحكومات تنظر إلى الصدمات التي في حقيقتها مؤقتة على أنها تتسم بالدوام. ويرجع ما سبق إلى حالة عدم التأكد الخاصة بفترة الصدمة الخارجية وارتباط ذلك بعدم تماثل تكلفة تقدير الخطأ.

ويعتبر عدم استقرار شروط التجارة في ظل الانفتاح محددا هاما لأداء الاقتصاد الكلي في الدول النامية. إذ أن دولا عديدة تتعرض لصدمات مؤقتة في شروط تجارتها الخارجية. مثل تلك الصدمات يمكن أن تجر تلك الدول إلى أخطاء مالية فادحة وضخمة. إذ لوحظ أن حكومات دول أفريقيا جنوب الصحراء تعرضت إلى عدة صدمات في شروط تجارتها الخارجية منذ السبعينيات، خاصة تلك التي يمثل نصيب وارداتها البترولية نسبة كبيرة من إجمالي وارداتها. لقد أساءت تلك الحكومات استخدام الصدمات الخارجية الموجبة في شروط

- Barro, R. J. (1999), " ***Notes on Optimal Debt Management*** ", Harvard University, May, pp. 2-3.

- Berck, P. and Others (2006), " Tax Smoothing and The Cross-Country Pattern of Privatization ", ***World Development***, Vol.34, No.2, pp.241-242.

- Galli, E. and F. Padovano (2004), " Sustainability and Determinants of Italian Public Deficits Before and After Maastricht", **Paper Presented at The CESIfO-LBI Conference on " Sustainability of Public Debt** ", Munich, October 22-33, pp.12-15.

- Gylfason, T. (2001), " Lessons from The Dutch Disease: Causes, Treatment and Cures", Statoil- Econ Conference Volume, The Paradox of Plenty, March 22, pp.1-4.

الانفتاح ترتب عليه حدوث تغير في الدخل بنفس النسبة، وكانت النتائج معنوية. ومع ذلك فإن أثر التجارة على نمو الدخل كان ضعيفا[١].

كما قام Lucke بدراسة عام ٢٠٠١، لاختبار تأثير انفتاح التجارة على بعض المتغيرات الاقتصادية، من بينها الإيرادات الجمركية، وعجز الموازنة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لانفتاح التجارة على إيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية، ذلك الأمر الذي ترتب عليه وجود تأثير موجب لانفتاح التجارة على عجز الموازنة العامة[٢].

أما كل من Neto وآخرون فقد قاموا بدراسة عام ٢٠٠١، حول المحددات السياسية للعجز المالي في أمريكا اللاتينية. لقد توصلت إلى وجود أثر إيجابي لانفتاح التجارة على رصيد الموازنة، بمعنى أن زيادة درجة الانفتاح ترتب عليها حدوث تحسن فى موقف الموازنة العامة والعكس صحيح[٣].

كما توصل Alesina وآخرون في دراستهم عام ١٩٩٩، بالتطبيق على دول أمريكا اللاتينية إلى أن درجة الانفتاح التجاري (معبرا عنها بنسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي) ارتبطت بعلاقة سالبة مع عجز الموازنة العامة، حيث ترتب على زيادة درجة الانفتاح التجاري انخفاض العجز في الموازنة العامة والعكس صحيح[٤].

٣- الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بعلاقة انفتاح التجارة بالعجز المالي:

تم مناقشة العلاقة بين انفتاح التجارة والعجز المالي، في إطار كل من المنهج المثالي (نظرية صقل الضريبة Tax Smoothing وفرضية الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis، وفرضية المرض الهولندي وحجة الضغط السياسي، وذلك على النحو التالي[٥]:

---

[1] Brunner, A. D. (2003), "The Long-Run Effect of Trade on Income and Income Growth", ***IMF Working Paper***, WP/03/37, p.16.

[2] Lucke, B. (2001), " Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria", ***The Second Conference in Marseille***, March 29-30, p.16.

[3] Neto, O. A. and Others (2001), " ***The Political Determinants of Public Deficits in Latin America (1980-1998)***", August, p.16.

[4] Alesina, A. and Others (1999), "Budget Institutions and Fiscal Performance in Latin America ", Inter-American Development Bank, ***Working Paper Series 394***, pp.16-18.

[٥] أنظر في ذلك:

- Combes, J.-L. and Tahsin, S.-S.(2006), " How Does Trade Openness Influence Budget Deficits in Developing Countries?", ***IMF Working Papers***, WP/06/3, January, pp.4-6.

- Hawkesby C. and W., Julian (1997), " ***The Optimal Public Debt Portfolios for Nine OECD Countries: A Tax Smoothing Approach***", Department of Economics, University of Canterbury, New Zealand, December 20, pp.2-4.

يلاحظ أنه في إطار المنهج المثالي، فإن كل من نظرية صقل الضريبة وفرضية الدخل الدائم لا تفسران أثر انفتاح التجارة على توازن الموازنة العامة، من خلال تأثير الانفتاح التجاري على عدم استقرار الإيرادات الضريبية. إذ أنه في إطار نظرية الصقل الضريبي لكل من Barro (أعوام ١٩٧٩، و١٩٩٥ و١٩٩٩)، وLucas & Stockey عام ١٩٨٣ وBohn عام ١٩٩٠، فإن الحكومات تستخدم العجز أو الفائض من أجل صقل الضريبة. وبشكل مشابه وبطريقة أخرى تشير فرضية الدخل الدائم إلى أن الحكومات قد تلجأ إلى استخدام الفائض أو العجز من أجل صقل إنفاقها للحفاظ على نفس مستواه دون تغيير.

في إطار ما سبق، تشير السياسة المالية المثلى إلى أن الموازنة يجب أن تكون في حالة توازن. لذلك ينتفي أي أثر لانفتاح التجارة على العجز المالي من جراء تأثير انفتاح التجارة على عدم استقرار الإيرادات الضريبية في الدولة. كما أن كل من نظرية الصقل الضريبي وفرضية الدخل الدائم لا تفسران أثر انفتاح التجارة على توازن الموازنة العامة في إطار المنهج الواقعي.

أما بالنسبة لفرضية المرض الهولندي: فإن الحكومات لا تلجأ إلى زيادة الادخار العام كرد فعل للصدمات الخارجية الموجبة التي قد تحدث في إطار الانفتاح التجاري، لأن الحكومات تنظر إلى الصدمات التي في حقيقتها مؤقتة على أنها تتسم بالدوام. ويرجع ما سبق إلى حالة عدم التأكد الخاصة بفترة الصدمة الخارجية وارتباط ذلك بعدم تماثل تكلفة تقدير الخطأ.

ويعتبر عدم استقرار شروط التجارة في ظل الانفتاح محددا هاما لأداء الاقتصاد الكلي في الدول النامية. إذ أن دولا عديدة تتعرض لصدمات مؤقتة في شروط تجارتها الخارجية. مثل تلك الصدمات يمكن أن تجر تلك الدول إلى أخطاء مالية فادحة وضخمة. إذ لوحظ أن حكومات دول أفريقيا جنوب الصحراء تعرضت إلى عدة صدمات في شروط تجارتها الخارجية منذ السبعينيات، خاصة تلك التي يمثل نصيب وارداتها البترولية نسبة كبيرة من إجمالي وارداتها. لقد أساءت تلك الحكومات استخدام الصدمات الخارجية الموجبة في شروط

- Barro, R. J. (1999), " ***Notes on Optimal Debt Management*** ", Harvard University, May, pp. 2-3.

- Berck, P. and Others (2006), " Tax Smoothing and The Cross-Country Pattern of Privatization ", ***World Development***, Vol.34, No.2, pp.241-242.

- Galli, E. and F. Padovano (2004), " Sustainability and Determinants of Italian Public Deficits Before and After Maastricht", **Paper Presented at The CESIfO-LBI Conference on " Sustainability of Public Debt** ", Munich, October 22-33, pp.12-15.

- Gylfason, T. (2001), " Lessons from The Dutch Disease: Causes, Treatment and Cures", Statoil- Econ Conference Volume, The Paradox of Plenty, March 22, pp.1-4.

تجارتها الخارجية، الأمر الذي ترتب عليه تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية عام ١٩٨٢ من ناحية، وتحقيقها لمعدل نمو اقتصادي منخفض من ناحية أخرى[١].

من هذا المنطلق، إذا تمكنت الدول النامية من ادخار جزء من الفوائض المالية الناجمة عن الصدمات الخارجية الموجبة في أسعار الصادرات في إطار الانفتاح التجاري، فإن فرضية المرض الهولندي لن يكون لها مكان، وبالتالي يمكن لمثل تلك الدول تجنب حدوث عجز في الموازنة العامة. وعلى أية حال، فإن أثر صدمات التجارة على الموازنة العامة يعتمد على تكلفة الأخطاء في حالتي التفاؤل والتشاؤم. فإذا زادت تكلفة خطأ التفاؤل عن تلك الخاصة بالتشاؤم، فإن صدمات التجارة تؤدى إلى تدهور موقف الموازنة العامة.

وفى إطار نماذج الاقتصاد السياسي، فإن الإنفاق العام يمكن أن يتزايد كرد فعل للصدمات الخارجية الموجبة، حتى في ظل التأكد فيما يتعلق بالفترة الزمنية للصدمة، وبالتالي فإن تقلبات القاعدة الضريبية تكون كبيرة في الدول النامية. لذلك فإن قدرة الحكومات على إحداث فائض في الموازنة العامة في الأوقات الجيدة Good Times تضعف بفعل تأثير الضغط السياسي في تلك الدول، وهو غالبا ما يحدث وفى أغلب الأحوال.

وبافتراض وجود صدمة موجبة للصادرات، فإن الحكومة تزيد من كل من الإنفاق الجاري والرأسمالي، بينما خلال الصدمات السالبة يصعب على الحكومة خفض الإنفاق الجاري، وهو ما يعنى خفض الاستثمار العام و/ أو زيادة عجز الموازنة العامة. من هنا فإن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا على الخارج عرضة وبدرجة أكبر للصدمات الخارجية، وهو ما يعضد العلاقة السلبية لانفتاح التجارة على توازن الموازنة العامة. فإذا اتسمت التقلبات في القاعدة الضريبية بالصغر، فإن ضغوط الإنفاق لا تلعب دورا كبيرا. وعلى النقيض إذا كانت التقلبات في القاعدة الضريبية كبيرة، كما هو الحال في الدول النامية فإن الضغط السياسي يصعب مقاومته وذو أثر كبير على السياسة المالية، وبالتبعية فإن الدول ذات القاعدة الضريبية التي تتسم بالتقلب لها نمط إنفاق عام متقلب، مما يعضد العجز في الموازنة العامة للدولة.

وأخيرا، هناك قنوات أخرى يحدث من خلالها انفتاح التجارة تأثيره على رصيد الموازنة العامة للدولة، من خلال تأثيره على الإنفاق العام والإيرادات الحكومية ومن ثم على رصيد الموازنة. وتحدث الآثار المذكورة من خلال عدة قنوات مثل[٢]:

---

[1] Cashin, P. and P., Catherine (2000), " Terms of Trade Shocks in Africa: Are They Short-Lived or Long – Lived?", ***IMF Working Paper***, WP/00/72, April, p.3.

[٢] أنظر في ذلك:

– Combes, J.-L. and Tahsin, S.-S,*Op. Cit.* , pp.6 7.

- Institute for Relations Between Italy and Africa, Latin America and The Middle East (IPALMO), (2003), " Trade Shocks and Socioeconomic Vulnerability with an Application

- تأثير انفتاح التجارة على زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول (عدم المساواة)، أي زيادة الفقر في الدول، والذي يحفز الطلب على السلع العامة، وبالتالي تخفيض قدرة الحكومات على جمع الضرائب، ومن ثم حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.

- من الممكن أن تؤدى السياسة التجارية إلى تخفيض الإيرادات الحكومية في الأجل القصير، والذي قد ينجم عندما ينتج عن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري حدوث انخفاض في الضرائب الجمركية، ومع ذلك فإنه عند مستوى معين من الضرائب الجمركية، فإن الإيراد الحكومي من الضرائب الجمركية يعتبر دالة متزايدة في انفتاح التجارة. لهذا فإنه في الأجل الطويل فإن السياسة التجارية يمكنها زيادة الإيراد الحكومي، وبما ينعكس في حدوث تأثير ايجابي على رصيد الموازنة.

٤- محددات ومؤشرات انفتاح التجارة:

تتمثل محددات انفتاح التجارة في العديد من المتغيرات، أهمها[١]:

- الوفرة في عناصر الإنتاج.

- الخصائص الجغرافية، وأهمها المسافة بين الدول. إذ أن بعد المسافة قد يقلل من درجة انفتاح التجارة.

- حجم الدولة، ويعبر عنه بالناتج المحلى الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد من الناتج.

- عدد السكان، حيث أن زيادة عدد السكان قد يترتب عليه زيادة درجة الانفتاح.

وهناك عدة مؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري في الأدبيات الاقتصادية، نذكر منها، ما يلي:

أولا: يرى البعض[٢] أن درجة الانفتاح يمكن التعبير عنها بالتالي:

أ- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي.

ب- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي.

---

to CEECs", Preliminary Draft, ***Fourth Annual Global Development Conference " Globalization and Equity***", Cairo, Egypt, January 19-21, pp-5-6.

[٢٨] أنظر في ذلك:

- Gilbert, N. (With No Date), "Trade Openness Policy, Quality of Institutions and Economic Growth ", ***Centre d'Etudes Et de Recherché Sur Le Developpement International*** (CERDI), Universite d' Auvergne, Clermont Ferrand, France, p.1.
- Woytek, k. E., ***Op. Cit.***, pp.12-14.

[٢٩] أنظر في ذلك:

- Ghosh, A. and Saumik P., ***Op. Cit.***, pp.6-7.
- Aizenman, J. and Ilan N., ***Op. Cit.***, p.21.
- Gilbert, N., ***Op.Cit.***, p. 12.

ج- نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي.

ثانيا: يقسم البعض الآخر[١] من الاقتصاديين مقاييس الانفتاح التجاري إلى مجموعتين، هما:

المجموعة الأولى: مقاييس (مؤشرات) حجم التجارة:

وهى تشتمل على المؤشرات السابق توضيحها في البند أولا.

المجموعة الثانية: وتتمثل في مقاييس قيود التجارة: ويتم التعبير عنها باستخدام عدة مؤشرات، مثل:

أ- متوسط معدلات التعريفة الجمركية على الواردات ونسبة إجمالي قيمة الرسوم الجمركية على الواردات إلى إجمالي قيمة الواردات.

ب-الرقم القياسي للقيود غير الجمركية.

ج- الضرائب على الصادرات ونسبتها إلى إجمالي قيمة الصادرات.

د- الضرائب على التجارة الدولية كمقياس للسياسة التجارية.

هـ- الرسوم الإجمالية على الواردات.

و- القيود على المدفوعات الخاصة بمعاملات الحساب الجاري.

ل- اتفاقات الدفع الثنائية Bilateral Payments Arrangements. ويمكن التعبير عن ذلك باستخدام الاتفاقات الثنائية فيما بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، واتفاقات الأعضاء في صندوق النقد الدولي مع الدول الأخرى غير الأعضاء.

وعلى الرغم من تعدد المؤشرات السابقة لانفتاح التجارة، إلا أن معظم الدراسات تستخدم المجموعة الأولى، وأكثرها استخداما نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي، بصفة خاصة في ظل ندرة البيانات المتوافرة عن المؤشرات الأخرى. لهذا سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على هذا المؤشر، حيث أنه يعتبر ملائم للنموذج المستخدم ولتوافر بيانات حسابه.

٥- النموذج المستخدم:

يلاحظ أن عجز الموازنة يتأثر بالعديد من العوامل، منها ما هو اقتصادي، مثل الناتج المحلى الإجمالي، والعجز في السنة السابقة، وسعر الفائدة على الاقتراض، ومعدل التضخم، وانفتاح التجارة...الخ، ومنها ما هو سياسي مثل[٢]:

---

[1] Yanikkaya H. (2003), "Trade Openness and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation ", *Journal of Development Economics*, Vol.72, pp.58--60.

[٢] أنظر في ذلك:

- الاستقرار السياسي وعلاقته بالعجز المالي.

- محددات مؤسسية وسياسية.

- تأثير حكومات الأغلبية والأقلية على النتائج الاقتصادية.

- التكاليف الناشئة عن فقدان الحكومات للتحكم والرقابة على السياسات الاقتصادية، وبالشكل الذي يؤدى إلى عدم فاعلية تلك السياسات.

- الأداء الاقتصادي كدالة في أيديولوجية الحكومة وشكل منظمات العمل.

- تأثير الانتخابات.

وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على العوامل الاقتصادية فقط، وفقا للمعادلة التالية ١:

$$BDg = a_0 + a_1 TO + a_3 YP + a_3 UP + a_4 BDg_{t-1} + a_5 INF + a_6 R + \varepsilon$$

تمثل الرموز السابقة، والمستخدمة في المعادلة، ما يأي:

BDg العجز المالي.

TO انفتاح التجارة.

YP متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

UP عدد السكان في الحضر.

BDg_{t-1} العجز المالي في السنة السابقة.

INF معدل التضخم.

R معدل الفائدة على الاقتراض.

ε معامل الخطأ العشوائي.

a_0، a_1، a_2، a_3، a_4، a_5 و a_6 تمثل كل من المقدار الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة في المعادلة حسب الترتيب.

- Neto, O. A. and Others, ***Op.Cit.***, p.4.

- Imbeau, L. M. (2004), " Deficits and Surpluses in Federated States: A Review of The Public Choice Empirical Literature", Paper Presented at The Annual Conference of The Canadian Political Science Association, June3, pp.4-11.

[٣٢] أنظر في ذلك:

- Neto,O. A. and Others, ***Op. Cit.***, p16.

- Combes, J.-L. and S.-S., Tahsin , ***Op. Cit.***,p.10.

- Imbeau, L. M. and K. Chenard (2002), " The Political Economy of Public Deficits: A Review Essay",
EPCS- 2002 Conference, CAPP, p.3-4.

- Mourao, P. R (2007), " Long – Term Determinants of Portuguese Public Expenditures", ***International Research Journal of Finance and Economics***, Issue 7, Eurojournals Publishing, Inc,pp.153-164.

ويلاحظ أنه تم استخدام متغير عدد السكان في الحضر كبديل لإجمالي عدد السكان، حيث تم استخدام الأخير عند الحصول على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ويساهم ذلك في التخفيف من حدة مشكلة الارتباط الذاتي فيما بين بعض المتغيرات.

6- تطور بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالنموذج المستخدم في القياس:

يمكن توضيح تطور بعض المؤشرات المرتبطة بمتغيرات النموذج من خلال استعراض بيانات الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١)

تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر

خلال فترات زمنية مختلفة

البيان / الفترة	معدل نمو عجز الموازنة	انفتاح التجارة			معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي	معدل نمو السكان		معدل التضخم **
		(X+M)/GDP*	X/GDP	M/GDP		حضر	إجمالي	
١٩٧٥-١٩٧٩	٢٣,٤٨	٠,٥٤	٠,٢٠	٠,٣٥	٢٤,٤٧	٢,٥١	٢,٢١	١٠,٧٦
١٩٨٠-١٩٨٤	٩١,٧٠	٠,٦٣	٠,٢٦	٠,٣٧	٢٠,٦٨	٢,٦٧	٢,٤٦	١٥,٨٠
١٩٨٥-١٩٨٩	١٣,٠٠	٠,٤٤	٠,١٦	٠,٢٩	١٩,٤٠	٢,٥٧	٢,٤٠	١٨,٨٠
١٩٩٠-١٩٩٤	١٤,٣٦	٠,٥٦	٠,٢٥	٠,٣١	١٨,٠٤	٢,٢٩	٢,٠٧	١٤,٠٨
١٩٩٥-١٩٩٩	-٥١,٠١	٠,٤٥	٠,١٩	٠,٢٦	١١,٩٨	٢,٢٤	١,٩٢	٦,٩٠
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٥,٢١	٠,٤٥	٠,٢٠	٠,٢٦	٩,٥٨	١,٩٩	١,٨١	٤,٤٨

* X تمثل صادرات السلع والخدمات، و M تمثل واردات السلع والخدمات.

** تم حساب معدل التضخم اعتمادا على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بأسعار عام ٢٠٠٠.

ملحوظة: بعض بيانات المتغيرات لعام ٢٠٠٥ تقديرية، أما بالنسبة لبيانات عدد سكان الحضر، فبيانات الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تقديرية.

المصدر:

تم حساب المؤشرات السابقة بمعرفة الباحث، اعتمادا على:

- IMF,(2005), "International *Financial Statistical Yearbook* ", CD-Rom.
- World Bank ,(2002), " *World Development Indicators*" , CD- Rom.

تشير بيانات الجدول السابق إلى التطورات التي حدثت في كل من معدل نمو عجز الموازنة، وانفتاح التجارة، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلى الإجمالي، ومعدل نمو السكان ومعدل التضخم خلال الفترات الفرعية للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، وذلك كمتوسطات سنوية لكل فترة فرعية في مصر، ويمكن استعراض تلك المؤشرات على النحو التالي:

أ- عجز الموازنة العامة للدولة:

يلاحظ أن مصر عانت من عجز مزمن في الموازنة العامة، خلال سنوات الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، باستثناء سنوات الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)، حيث تحقق فائض في الموازنة العامة خلال تلك السنوات. إذ بلغ المتوسط السنوي لنمو عجز الموازنة العامة حوالي ٢٣,٤٨٪ خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩)، ثم تزايد بشكل كبير حتى بلغ حوالي ٩١,٧٠٪ خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)، لعدة أسباب منها اعتماد الاقتصاد المصري في الفترة الماضية على التمويل من خلال الديون الخارجية، وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة متمثلة في أقساط وفوائد الديون. لقد تناقص معدل النمو السنوي خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩)، حيث بلغ حوالي ١٣٪، ثم تزايد قليلا حتى بلغ حوالي ١٤,٣٦٪ خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

الملفت للنظر، تناقص معدل نمو عجز الموازنة بشكل كبير خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، حيث بلغ حوالي -٥١,٠١ ٪، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: الفائض الذي تحقق خلال سنوات الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)، أي خلال السنوات الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مصر، والذي تضمن تنفيذ العديد من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية، التي كان من ضمنها القضاء على العجز في الموازنة العامة إلى حد كبير، وشطب جزء من الديون الخارجية لمصر من قبل الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس من ناحية وبعد دول الخليج من ناحية أخرى بعد دورها في تحرير الكويت.

ب- الناتج المحلى الإجمالي:

يلاحظ من بيانات الناتج المحلى الإجمالي، أن متوسطه السنوي بلغ حوالي ٨,٣ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩)[1]، بمتوسط معدل نمو سنوي خلال الفترة بلغ حوالي ٢٤,٤٧٪، ثم أخذ بعد ذلك في التزايد وبمعدل نمو سنوي متناقص بلغ حوالي ٤١٦,٨ مليار جنيه، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٩,٥٨٪ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).

ج- درجة انفتاح التجارة:

اختلفت درجة انفتاح التجارة في مصر باختلاف المقياس المتبع، حيث تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة الانفتاح التجاري. تمثل المقياس الأول في خارج قسمة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات على الناتج المحلى الإجمالي، أما المقياس الثاني فتمثل في خارج قسمة الصادرات من السلع والخدمات على الناتج المحلى الإجمالي، وأخيرا تمثل المقياس الثالث في خارج قسمة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي وتم حساب ما سبق بالأسعار الجارية.

---

[1] IMF,(2005), "International ***Financial Statistical Yearbook*** ", CD-Rom.

لقد أظهرت نتائج حساب درجة انفتاح التجارة وفقا للمقياس الأول أنها تراوحت فيما بين (٠,٤٤-٠,٦٣)، حيث بلغ المعامل أدنى حد له خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩). إذ بلغت حوالي ٠,٤٤، أما أعلى قيمة للمعامل (٠,٦٣) فكانت خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤). أما قيمة هذا المعامل وفقا للمقياس الثاني فتراوحت فيما بين (٠,١٦-٠,٢٦)، وأخيرا تراوحت قيمة هذا المعامل وفقا للمقياس الثالث فيما بين (٠,٢٦-٠,٣٧)، وهي أعلى من مثيلتها وفقا للمقياس الثاني سالف الذكر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات مصر من السلع والخدمات بالمقارنة بقيمة الصادرات.

د- السكان:

بلغ أعلى معدل نمو سنوي للسكان في مصر حوالي ٢,٤٦٪ كمتوسط سنوي للفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)، ثم أخذ بعد ذلك في التناقص حتى بلغ حوالي ١,٨١ ٪ كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، وفي النهاية يلاحظ أن هذا المتوسط تراوح بين حوالى (١,٨١-٢,٤٦) ٪ كمتوسط سنوي خلال الفترات المكونة للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥). ويرجع ما سبق إلى الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تنظيم الأسرة، من أجل خفض معدل النمو السكاني وبحيث لا يضغط على الموارد الاقتصادية، وبما يساهم في النهاية في رفع معدل النمو الاقتصادي في مصر.

أما بالنسبة لعدد سكان الحضر، فيلاحظ أن معدل نموه تراوح فيما بين حوالي (١,٩٩ -٢,٦٧) ٪ خلال الفترات الفرعية للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، ومع ذلك فقد لوحظ أن معدل نمو السكان فى الحضر أخذ في التناقص منذ الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) وحتى الآن.

هـ- معدل التضخم:

بالنظر إلى معدل التضخم في مصر، مقاسا بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يلاحظ أنه بلغ حوالي ١٠,٧٦٪ كمتوسط سنوي للفترة (١٩٧٥-١٩٧٩)، الذي تزايد حتى بلغ حوالي ١٥,٨٠٪ كمتوسط سنوي للفترة (١٩٨٥-١٩٨٩)، وأخذ بعد ذلك في التناقص حتى بلغ حوالي ٤,٤٨ كمتوسط سنوي للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥). ومن بيانات الجدول رقم (١)، يتضح أن معدل التضخم انخفض بشكل كبير منذ الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) وحتى الآن، وتحديدا منذ عام ١٩٩٦، حيث بلغ هذا المعدل حوالي ٧,٢٪ في ذلك العام مقابل ١٥,٧٪ عام ١٩٩٥، حيث كانت إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي قامت بها مصر منذ أوائل التسعينيات تهدف فيما بينها إلى تخفيض معدل التضخم.

٧- نتائج القياس:

تم القياس اعتمادا على بيانات الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)[٢١]. وفي البداية تم التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد فيما بين المتغيرات المستقلة لضمان دقة النتائج التي

---

[٢١] تم الاعتماد في القياس على البيانات الصادرة عن:

- IMF,(2005), "International ***Financial Statistical Yearbook*** ", CD-Rom.
- World Bank ,(2002), " ***World Development Indicators***" , CD- Rom.

سوف يتم الحصول عليها. كما تم إجراء اختبار Correlogram لكافة المتغيرات المستخدمة في نمـوذج القياس وذلك للتأكد من استقرار بيانات السلسلة الزمنية لتلك المتغيرات عبر الزمن. لقد تم إجراء هذا الاختبار عند فترتي الإبطاء الأولى والثانية Lag 1 and Lag 2، وتم التوصل إلى اسـتقرار بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة، مع اختلاف درجة الاستقرار من مستوى إلى آخر(I0, I1& I2) .

كما تم التعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية، من خلال اختبار جذور الوحدة Unit Roots Test، مـن أجـل التعرف على مدى سكون Stationary (تتغير بشكل منتظم) أو عدم سـكون Non-Stationary (عدم انتظام) بيانات المتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج عبر الزمن. إذ أن عدم سكون البيانات يعنى احتواء سلسلة البيانات على جذر الوحدة، وبالتالي وجود علاقة ارتباط بين كل من المتوسط الحسابي والتباين مع عنصر الزمن. ويترتب على ذلك وجود علاقة ارتباط قوية وكاذبة بين المتغيرات خلافا للواقع[٣٥].

وفى هذا الإطار، تم الاعتماد على كل من اختبار (ديكي – فولر) Augmented Dickey Fuller (ADF) – واختـبار (فيليـبس – بيـرون) Phillips – Perron (PP) وتم إجراء هذين الاختبارين أخذا في الاعتبار كل من الاتجاه والثابت Trend and Intercept. كما تم ذلك خلال فترتي الإبطاء الأولى والثانية Lag 1 and Lag 2.

لقـد اتضـح من اختبار (ADF) أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج غير ساكنة وتعانـى مـن جـذور الـوحدة عند مستوى (I0)، أي عند Level (I0). كما اتضح أن جميع المتغيرات فيما عدا كل من عجز ورصيد الموازنة، عدد سكان الحضر، وسعر الصرف وسعر الفائدة على الاقتراض اتسمت بالسكون عند الفرق الأول أي عند المستوى (I) ، أي أن السلسلة الزمنية لتلك المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. كما وجد أن كل من متغيرات عجز ورصيد الموازنة العامة للدولة، وسعر الصرف وسعر الفائدة على الاقتراض اتسمت بالسكون عند الفرق الثانـي أي عند المستوى (I2)، أي متكاملة من الدرجة الثانية، وعند مستويات معنوية تراوحت ما بين ١٪ و٥٪ فيما عدا عدد السكان الذي اتسم بالسكون فقط عند الفرق الثاني (I2) ولكن عند مستوى معنوية منخفض بلغ ١٠٪. ويتضح ما سبق من خلال بيانات الجدول رقم (٢)[٣٦].

---

[٣٥] عادل محمد أحمد المهدي (٢٠٠٠)، " محددات الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ "، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، يوليو، ص ١٩.

[٣٦] تم الاعتماد في التحليل الخاص باختبار استقرار السلاسل الزمنية على عدة مصادر، منها:

– خالد بن حمد بن عبد الله القدير (٢٠٠٢)، " العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلى الإجمالي في دولة قطـر: دراسـة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، ديسمبر، ص ص ٢١-٢٦.

– عادل محمد أحمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٦.

جدول رقم (٢)

اختبار جذور الوحدة

(اختبار (ديكي- فولر) واختبار (فيليبس - بيرون))

أخذا في الاعتبار الاتجاه والثابت

الاختبار / المتغير	ADF			PP	
	Level (I_0)	1 st difference (I_1)	2 nd difference (I_2)	Level (I_0)	1 nd difference (I_1)
BD	*(-2.286)*	*(-2.667)*	*(-4.795)**	*(-3.072)*	*(-7.220)**
BB	*(-2.286)*	*(-2.667)*	*(-4.796)**	*(-3.072)*	*(-7.220)**
GDP	*(0.280)*	*((-4.351)**	–	*(0.599)*	*((-4.758)**
OXM	*(-3.380)*	*(-3.582)***	–	*(-2.493)*	*(-4.412)**
POP	*(-3.256)*	*(-1.835)*	*(-2.051)****	*(-4.415)**	–
UP	*(-2.225)*	*(-2.778)*	*(-4.493)**	*(-4.386)**	–
INF	*(-1.987)*	*(-6.015)**	–	*(-2.687)*	*(-01.126)**
R	*(-2.290)*	*(-2.839)*	*(-5.568)**	*(-1.538)*	*(-3.663)**

ملحوظة: ١-الأرقام بين قوسين تمثل القيم المحسوبة لكل من اختبار (ADF) واختبار (PP)

٢- المتغيرات السابقة بالأسعار الجارية.

* معنوي عند ١٪.

** معنوي عند ٥٪.

*** معنوي عند ١٠٪.

المصدر:

بيانات المتغيرات بالجدول، مصدرها:

- IMF,(2005), "International ***Financial Statistical Yearbook*** ", CD-Rom.
- World Bank ,(2002), " ***World Development Indicators*** " , CD- Rom.

- محمد عبد الواحد محمد وحسن رفدان الهجهوج (٢٠٠٢)، "تطور القطاع المالي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، (١٩٧٠-٢٠٠١)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص ٣٧-٣٩.

أما اختبار (PP) فقد أوضح أن السلاسل الزمنية لكل من إجمالي عدد السكان، وسكان الحضر مستقرة عند مستوى (I0)، أما بقية المتغيرات فهي اتسمت بالاستقرار عند الفرق الأول أي عند مستوى (I1) .

عند قياس المعادلة السابقة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Squares (TSLS) – تم استخدام عدة أشكال للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما تم تجربة القياس باستخدام طريقة الفروق، واللوغاريتم الكامل والناقص، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار تأثير انفتاح التجارة على العجز المالي

المتغير التابع	الثابت C	المتغيرات المستقلة				R^2	D.W	F.St.
		Log TO	Log YP	Log UP	Log R			
Log BDg	3.456 (3.902)*	-0.14 (-0.165)	-0.96 (-7.294)*	–	–	0.72	1.70	31.75
BDg	0.53 (8.742)*	-0.02 (-0.627)	-0.04 (-8.525)*	-	-0.06 (-2.387)*	0.87	2.44	58.13
BDg	-0.58 (-1.702)	-0.03 (-1.105)	-0.14 (-4.509)*	0.53 (2.888)*	–	0.88	2.881	63.55

* معنوي إحصائيا.

ملحوظة: تم القياس بالأسعار الجارية، اعتمادا على بيانات:

- IMF,(2005), "International *Financial Statistical Yearbook* ", CD-Rom.

- World Bank ,(2002), " *World Development Indicators*" , CD- Rom.

تظهـــر الأشكال الثلاثة لقياس المعادلة أن قيمة R2 بلغت حوالي ٧٢٪، و٨٧٪ و٨٨٪ فـــي المعادلات الثلاث وبنفس الترتيب، مما يعنى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فـــي القياس تفسر تلك النسب في التغيرات التي حدثت في العجز المالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥)، والنسبة الأخرى للتغير في العجز المالي ترجع إلى عوامل أخرى، من بينها العوامل السياسية سالفة الذكر.

كمـــا يلاحـــظ أنه عند القياس تم إتباع طريقة خطوة بخطوة. إذ تم في المعادلة الأولى والتـــي اتخـــذت شكل اللوغاريتم الكامل تم قياس تأثير كل من درجة انفتاح التجارة معبرا عنها

بنسبة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على العجز المالي معبرا عنه بنسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالي.

أما في المعادلة الثانية والتي اتخذت أيضا الشكل اللوغاريتمى الكامل فتم إضافة متغيري عدد السكان في الحضر ومعدل الفائدة على الاقتراض بالإضافة إلى المتغيرين سالفى الذكر. أما المعادلة الثالثة فقد اتخذت الشكل اللوغاريتمى الناقص. لقد اتضح من النتائج السابقة، ما يلي:

١- عدم معنوية درجة انفتاح التجارة في تأثيرها على العجز المالي، وذلك على الرغم من الإشارة السالبة . ويشير ما سبق إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن متغير مؤثر على العجز المالي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥). ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في إيرادات الضرائب الجمركية على الواردات ورسوم الصادرات الناجمين عن انفتاح التجارة الخارجية في مصر خلال تلك الفترة، لعدة أسباب منها على سبيل الأمثلة انخفاض الفساد الجمركي وزيادة قيمة كل من الواردات والصادرات بفعل الانفتاح التجاري قد تكون مساوية أو أكبر قليلا عن ما تم التنازل عنه من تلك الضرائب والرسوم لقاء تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وإلغاء بعض رسوم الصادرات بفعل انفتاح التجارة. وقد يرجع ما سبق إلى عدة أسباب منها عدم توافر المرونة الكافية في كل من الطلب على الواردات وعرض الصادرات استجابة لانخفاض كل من تلك الضرائب الجمركية والرسوم.

٢- معنوية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في التأثير على العجز المالي (علاقة عكسية)، حيث أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج أدت إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة. إذ يشير ما سبق إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب بأشكالها المباشرة وغير المباشرة بسبب زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج.

٣- التأثير السالب والمعنوي إحصائيا لمعدل الفائدة على العجز المالي، ومفاد ذلك أن زيادة هذا المعدل قلل من رغبة الحكومة في زيادة القروض رغم ما هى عليه الآن (زيادة الدين العام)، وبالتالي لجوئها إلى تقليص إنفاقها، وبما يؤدى بالتبعية إلى انخفاض العجز المالي.

٤- وجود تأثير موجب ومعنوي إحصائيا لعدد السكان في الحضر على العجز المالي، إذ يترتب على زيادة عدد السكان زيادة الإنفاق الحكومي في الحضر، وبالشكل الذي قد يؤدى إلى زيادة العجز المالي.

من هنا أظهرت نتائج القياس: عدم صحة فرضية الدراسة القائمة على توقع وجود علاقة سالبة بين انفتاح التجارة والعجز المالي.وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Alesina ولخرون عام ١٩٩٩، وبالتطبيق على دول أمريكا اللاتينية من ناحية طبيعة العلاقة (سالبة)، ولكنها تختلف معها في درجة المعنوية الإحصائية، حيث كان التأثير معنوي في الدراسة سالفة الذكر وغير معنوي في الدراسة الحالية وعند التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥).

ويمكن تبرير النتيجة السابقة بانخفاض الايرادات الضريبية من التجارة الخارجية لمصر، حيث أظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي أنه في الوقت الذي تراوحت فيه نسبة

الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلى الإجمالي فيما بين حوالى (٢٤,٨-٢٦,٢) ٪ خلال سنوات الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٤/٢٠٠٥)، وأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلى الإجمالي تراوحت بين (١٣,٣-١٤,١) ٪ خلال نفس الفترة، فإن نسبة إيرادات ضرائب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي تراوحت فيما بين (١,٤-٢,٠) ٪، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر

خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٤/٢٠٠٥)

البيان / السنة	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٥*
إجمالي الإيرادات	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٤,٨
الإيرادات الضريبية	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٨	١٤,١
ضرائب التجارة الخارجية	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٤

* تقديري.

المصدر:

IMF (2006), " Arab Republic of Egypt: 2006 Article IV Consultation ", *IMF Country Report*, No.06/253, p.24.

٨- الخلاصة والتوصيات:

اهتمت الدراسة باختبار تأثير انفتاح التجارة على العجز المالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥). وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اشتملت خطة الدراسة على عدة نقاط بخلاف المقدمة التي تناولت مدى أهمية انفتاح التجارة، والدراسات التطبيقية التي أجريت عن تأثير انفتاح التجارة على عدة متغيرات اقتصادية، من بينها العجز المالي.

لقد اتضح من تلك الدراسات، أهمية انفتاح التجارة في التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة، من حيث تأثيره على سبيل الأمثلة لا الحصر على الدخل، وحدة الفقر، والإيرادات الجمركية، وعجز الموازنة، والبطالة، ومدى فاعلية السياسة النقدية، والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

كما حظي هذا الموضوع (انفتاح التجارة) باهتمام النظرية الاقتصادية على مر الزمن، وفى هذا الخصوص تم التطرق إلى علاقة انفتاح التجارة بالعجز المالي في النظرية الاقتصادية وتم التطرق إلى أهم القنوات التي من خلالها ينتقل تأثير انفتاح التجارة إلى العجز المالي، سواء أكان ذلك من خلال الفساد الذي من الممكن تواجده في ظل الحماية وانخفاضه في ظل انفتاح التجارة. كذلك تأثير الانفتاح على عدالة توزيع الدخول وبالتالي قدرة الحكومة على جمع الضرائب، بالإضافة إلى تأثيره على الإيرادات الجمركية .....الخ.

تطرقت الدراسة إلى كل من محددات ومؤشرات انفتاح التجارة، والنموذج المستخدم في القياس وعرض مختصر لبعض المؤشرات ذات الصلة بالنموذج المستخدم. ولاختبار الفرضية التي قامت عليها الدراسة، تم في البداية إجراء اختبار لجذر الوحدة (ADF & PP Tests) للتأكد من سكون أو عدم سكون بيانات المتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج المستخدم، بالإضافة إلى استخدام اختبار Correlogram للتعرف على مدى استقرار بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة.

وبعد اختبار النموذج المستخدم باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وبالأسعار الجارية، تم التوصل إلى عدم المعنوية الإحصائية لمتغير انفتاح التجارة على العجز المالي معبرا عنه بنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالي، وذلك على الرغم من الإشارة السالبة (علاقة سالبة) لمعامل انفتاح التجارة. وتم تبرير ذلك بانخفاض نسبة الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي في مصر.

من هنا أثبتت الدراسة خطأ الفرضية التي قامت عليها، والتي تمثلت في توقع وجود تأثير سالب ومعنوي إحصائيا لانفتاح التجارة على العجز المالي فى مصر خلال الفترة (١٩٧٥ -٢٠٠٥). لذلك يمكن القول بأن الإجراءات والتخفيضات الجمركية المتتالية التي قامت بها الحكومة المصرية منذ السبعينيات وحتى الآن لم يكن لها تأثير معنوي على زيادة الإيرادات الضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وبالشكل الذي لم يساهم معنويا في تخفيض العجز المالي للدولة خلال تلك الفترة.

على أنه يمكن القول بأنه في الأجل الطويل قد تؤدى الإجراءات المصرية الأكثر انفتاحا على الخارج والتي تم معظمها وبشكل كبير منذ التسعينيات إلى زيادة الإيرادات، بصفة خاصة في ظل توقع انخفاض ظاهرة التهرب من دفع الضرائب الجمركية على الواردات.

لهذا توصى الدراسة بالتالى:

- ضرورة الاستمرار فى تحقيق المزيد من انفتاح التجارة فى مصر، من أجل زيادة التجارة بالشكل الذى يؤدى إلى زيادة حصيلة الايرادات الضريبية وبما يساهم فى تقليص العجز فى الموازنة العامة من ناحية.
- إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية عن تأثير انفتاح التجارة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل النمو الاقتصادى، وخلق فرص عمل ، وحدة الفقر. إذ أن موضوع انفتاح التجارة فى مصر يفتقر إلى مثل تلك الدراسات.

٩- المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي المصري (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، " التقرير السنوي "، قطاع البحوث والنشر.
- خالد بن حمد بن عبد الله القدير (٢٠٠٢)، " العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلى الإجمالي في دولة قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية"، مجلة دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، ديسمبر.
- عادل محمد أحمد المهدي (٢٠٠٠)، " محددات الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ "، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، يوليو.
- محمد عبد الواحد محمد وحسن رفدان الهجهوج (٢٠٠٢)، " تطور القطاع المالي والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، (١٩٧٠-٢٠٠١)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

- Aizenman, J. and N., Ilan (2005), "Endogenous Financial and Trade Openness in a Volatile World", October.
- Alesina, A. and Others (1999), "Budget Institutions and Fiscal Performance in Latin America ", Inter-American Development Bank, Working Paper Series, No. 394, Washington, D.C..
- Barro, R. J. (1999), " Notes on Optimal Debt Management ", Harvard University, May.
- Baunsgaard, T. and K., Michael (2005), " Tax Revenue and (Or?) Trade Liberalization", IMF Working Paper, WP/05/112, June.
- Berck, P. and Others (2006), " Tax Smoothing and The Cross-Country Pattern of Privatization ", World Development, Vol.34, No.2, PP.238-246.
- Berg, A. and K., Anne (2002), " Why Openness Help Curb Poverty ", Finance and Development, IMF, Vol.39, N0.3, September.
- Berument, H. and D., Burak (2003), "Openness and The Effectiveness of Monetary Policy: Empirical Evidence from Turkey", Applied Economics Letters, Vol. 10, No.4, March.

- Brunner, A. D.(2003), "The Long-Run Effect of Trade on Income and Income Growth", IMF Working Paper, WP/03/37.

- Cashin, P. and P., Catherine (2000), " Terms of Trade Shocks in Africa: Are They Short-Lived or Long – Lived?", IMF Working Paper, WP/00/72, April.

- Chang, R. and Others (2005), "Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities ", September.

- Combes, J.-L. and S.-S., Tahsin (2006), " How Does Trade Openness Influence Budget Deficits in Developing Countries?", IMF Working Papers, WP/06/3, January.

- Corden, W. M. and J. Peter Neary (1999), " Dutch Disease and Banana Exports in The

Colombian 1910-1950", Paper Presented at The Meeting of The Latin American Cliometric Society in Cartagena, Colombia, August 27-28.

- Fane, G. (2003), "Trade Liberalisation and Poverty Reduction in Lao PDR", Economics Division, Research School of Pacific and Asian Studies.

- Fontagne, L. and M., Mondher (2000), " Openness, Trade Performance and Economic Development", July.

- Galli, E. and F. Padovano (2004), " Sustainability and Determinants of Italian Public Deficits Before and After Maastricht", Paper Presented at The CESIfO-LBI Conference on " Sustainability of Public Debt ", Munich, October 22-33.

- Ghosh, A. and P., Saumik (With no Date), " Opening The Pandora's Box? Trade Openness and Informal Sector Growth" Department of Economics, Claremont Graduate University, USA.

- Gilbert, N. (With No Date), "Trade Openness Policy, Quality of Institutions and Economic growth ", Centre d'Etudes Et de Recherché sur Le Developpement International (CERDI), Universite d' Auvergne, Clermont Ferrand, France.

- Gylfason, T. (2001), " Lessons from The Dutch Disease: Causes, Treatment and Cures", Statoil- Econ Conference Volume, The Paradox of Plenty, March 22.

- Hawkesby C. and W., Julian (1997), " The Optimal Public Debt Portfolios for Nine OECD Countries: A Tax Smoothing Approach", Department of Economics, University of Canterbury, New Zealand, December 20.

- Imbeau, L. M. and K. Chenard (2002), " The Political Economy of Public Deficits: A Review Essay", EPCS- 2002 Conference, CAPP (Center for The Analysis of Public Policy.

- Imbeau, L. M. (2004), " Deficits and Surpluses in Federated States: A Review of The Public Choice Empirical Literature", Paper Presented at The Annual Conference of The Canadian Political Science Association, June3.

- IMF (2006), " Arab Republic of Egypt: 2006 Article IV Consultation ", IMF Country Report, No.06/253.

-.....(2005),"International Financial Statistical Yearbook", CD-Rom.

- ..... (2006), "IMF Reaffirms Vital Role in Low-Income Countries", IMF Survey, Vol. 35, No.15, August 7.

- Institute for Relations Between Italy and Africa, Latin America and The Middle East (IPALMO), (2003), "Trade Shocks and Socioeconomic Vulnerability with an Application to CEECs", Preliminary Draft, Fourth Annual Global Development Conference " Globalization and Equity", Cairo, Egypt, January 19-21.

- Lucke, B. (2001), " Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria", The Second FEMISE Conference in Marseille, March 29-30.

- Miller, S. M. and Mukti P. U. (2000), "The Effect of Openness, Trade Orientation, and Human Capital on Total Factor Productivity", March.

- Montalbano, P. and Others (2005), "Trade Openness and Vulnerability in Central and Eastern Europe ", Research paper, No. 43, United Nations University, June.